

في حالة قيام الجهاز بتتبع التوصيات أو رصد الأثر عند الاقتضاء	التوصيات المرتبطة بأهم الملاحظات والنتائج	<ul style="list-style-type: none"> - أهم التحليلات (جداول أو رسومات بيانية) - أهم الملاحظات والنتائج - أهم الخلاصات 	<ul style="list-style-type: none"> - السياق العام لإنجاز المهمة - أهداف المهمة - سنوات الفحص - الأسئلة الرقابية - محاور التدقيق - موجز خطة أو منهجية التدقيق 	<ul style="list-style-type: none"> - رقابة على أهداف التنمية - رقابة أداء - تقييم سياسة أو برنامج 	كما جاء في عنوان التقرير	وضع الغايات تحت كل هدف ذي بعد بيئي				
لم يتم المتابعة لغاية تاريخه	مرفق اناه	<p>الجدول رقم (1) حصة الطاقة المتجددة من الاستهلاك الكلي للطاقة على مدار السنوات (2014-2017)</p> <p>جدول رقم (2) حصة الفرد من الطاقة الكهربائية على مدار الأعوام (2014-2017)</p> <p>جدول رقم (3) توزيع استهلاك الطاقة حسب</p>	<p>السياق العام لإنجاز المهمة</p> <ul style="list-style-type: none"> - أهداف المهمة: <p>وتتمثل أهمية التدقيق في إحداث فارق إيجابي في حياة المواطن الفلسطيني من خلال المساهمة في تحسين البيئة بالإضافة إلى تخفيض الإنفاق العام وذلك عبر زيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة بدلاً من الطاقة الكهربائية المتولدة عن المصادر التقليدية مثل الوقود الأحفوري، بالإضافة إلى المساهمة في تقليل الاعتماد الاقتصادي على الجانب الإسرائيلي.</p> <ul style="list-style-type: none"> - سنوات الفحص: <p>الأعوام (2012-2020).</p> <ul style="list-style-type: none"> - الأسئلة الرقابية: <p>السؤال الرئيسي: هل تساهم الإجراءات المعمول بها من قبل الجهات المسؤولة في تعزيز استخدام الطاقة المتجددة بفاعلية؟</p> <p>الأسئلة الفرعية:</p> <p>1. هل تساهم إجراءات الحكومة في تشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة؟</p>	رقابة أداء	تعزيز استخدام الطاقة المتجددة في المحافظات الشمالية	تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030.	هدف7:	2020		

	<p>القطاع لعام 2017</p> <p>جدول رقم (4) توزيع المشتركين حسب شركة التوزيع وحسب تصنيف الاشتراك</p> <p>جدول رقم (5) يوضح الحوافز التشجيعية الضريبية الخاصة بالمشاريع الاستثمارية في الطاقة المتجددة</p> <p>جدول رقم (6) النشاطات المطلوبة لتحقيق الأهداف حسب خطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة 2018-2030 ومدى إنجازها</p> <p>الجدول رقم (7) يبين مصادر الطاقة التي لم يتم استغلالها (أو تم استغلالها بنسبة ضئيلة):</p>	<ul style="list-style-type: none"> • دور الحكومة في متابعة تحقيق الأهداف المعتمدة. • متابعة نظام التعرفة. • إجراءات تشجيع الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة غير الشمسية. • وجود خطط لاستخدام الطاقة المتجددة في مباني المؤسسات الحكومية. <p>2. هل تعمل الجهات ذات العلاقة على تعزيز استخدام الطاقة المتجددة؟</p> <ul style="list-style-type: none"> • تنمية قدرات الموارد البشرية العاملة في الطاقة المتجددة. • تطوير شبكات نقل وتوزيع الكهرباء بشكل يسمح بزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية المتولدة من الطاقة الشمسية. • توزيع الكهرباء عن طريق شركات مرخصة تحت إشراف مجلس تنظيم قطاع الكهرباء. • متابعة الأهداف المنجزة حسب الخطة. • وجود متابعة دورية من قبل مجلس تنظيم قطاع الكهرباء لنظام التعرفة ودراسة مدى تأثيره على الاستثمار في الطاقة المتجددة. • توفر قواعد بيانات مناسبة ومكتملة لمتابعة التقدم في الطاقة المتجددة. • وجود متابعة كافية بين سلطة الطاقة ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء من جهة والهيئات المحلية من جهة أخرى بخصوص قبول أو رفض المشاريع الخاصة بالطاقة المتجددة. • إجراء توعية كافية ومناسبة لأهمية استخدام الطاقة الشمسية؟ <p>- محاور التدقيق</p> <p>1. قدرة الجهات ذات العلاقة في استغلال الموارد المتاحة من الموارد المالية والموارد البشرية والمعدات المتوفرة أثناء عملية التخطيط والتنفيذ والمتابعة بما يحقق الهدف من إنشاء الطرق.</p> <p>2. مدى تحقيق الأهداف التي تم وضعها في التخطيط وعكسها في التنفيذ والمتابعة والذي يضمن تحقيق النتائج المرغوبة في عمليات صيانة الطرق.</p> <p>- موجز خطة أو منهجية التدقيق</p> <p>ينحصر نطاق التدقيق في المحافظات الشمالية. كما أن التدقيق على إجراءات تعزيز استخدام الطاقة المتجددة في المباني الحكومية مثل المدارس والمساجد قد تم على نطاق حالات دراسة وليس على المستوى الشامل، حيث أن الديوان قد أدرج هذه الجزئية في الخطة السنوية للتدقيق لعام 2021.</p> <p>شمل التدقيق كل من: سلطة الطاقة الفلسطينية.</p>							
--	---	---	--	--	--	--	--	--	--

<p>الجدول رقم (8): بيانات مدارس تستخدم الطاقة الشمسية في نطاق شركة كهرباء محافظة القدس</p> <p>الجدول رقم (9) يبين عدد المساجد التي قامت بتركيب أنظمة طاقة شمسية في المحافظات المختلفة</p> <p>جدول رقم (10) شركات توزيع الكهرباء ووضعها القانوني وعدد المشتركين</p> <p>اهم النتائج: مرفق ادناه</p>	<p>مجلس تنظيم قطاع الكهرباء . المركز الفلسطيني لأبحاث الطاقة والبيئة. الشركة الوطنية لنقل الكهرباء . شركات توزيع الكهرباء .</p> <p>تم استخدام منهجيات متعددة، حيث تم استخدام أسلوب الملاحظة من بالتدقيق الفريق قام وعمليات الفحص لجمع المعلومات وأدلة الإثبات وإجراء المقارنات، للتحقق من قيام الجهات ذات العلاقة بأدوارها بشكل فعال، وفقاً لما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • البيانات الوثائقية: - مراجعة القوانين والأنظمة الصادرة والاطلاع على القوانين والأنظمة المعدة من قبل سلطة الطاقة وقرارات مجلس الوزراء بالخصوص. - مراجعة وفحص الخطط والسياسات والأهداف والمؤشرات والنماذج والتعاميم والاشتراطات الفنية الخاصة بموضوع التدقيق. - المقارنة التحليلية للبيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من الجهات محل الرقابة. - الاطلاع على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بخصوص الموضوع في المحافظات الشمالية. • المقابلات الشخصية: - المقابلات مع المسؤولين الإداريين والفنيين في الجهات المسؤولة والتي تمثلت بشكل رئيسي في مقابلات مع مدير المركز الفلسطيني لأبحاث الطاقة والبيئة، ورئيس مجلس تنظيم قطاع الكهرباء، وعدد من المهندسين في سلطة الطاقة، بالإضافة إلى المسؤولين في شركات توزيع الكهرباء (شركة توزيع كهرباء الشمال، وشركة كهرباء محافظة طوباس، وشركة كهرباء محافظة القدس، وشركة كهرباء الخليل، وشركة كهرباء الجنوب). • البيانات التحليلية الفحص والمقارنة التحليلية للبيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها كافة الجهات ذات العلاقة. • البيانات المادية: فحص بيانات المشاريع الخاصة بالاستثمار بالطاقة المتجددة في الجهات ذات العلاقة، وقد اشتمل الفحص على البيانات المقدمة من قبل مجلس تنظيم قطاع الكهرباء وبيانات هيئة تشجيع الاستثمار 								
---	---	--	--	--	--	--	--	--	--

الجدول المرفقة:

جدول رقم (1) حصة الطاقة المتجددة من الاستهلاك الكلي للطاقة على مدار السنوات (2014-2017)

السنة	(%) حصة الطاقة المتجددة من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة
2014	13.3
2015	13.2
2016	12.9
2017	9.7

جدول رقم (2) حصة الفرد من الطاقة الكهربائية على مدار الأعوام (2014-2017)²

السنة	حصة الفرد السنوية من الطاقة الكهربائية المستهلكة (ك و س/فرد)
2014	1,048.0
2015	1151.4
2016	1141.9
2017	1138.3

جدول رقم (3) توزيع استهلاك الطاقة حسب القطاع لعام 2017

ت	المؤشر	النسبة
1	استهلاك قطاع النقل إلى الاستهلاك الكلي من الطاقة	46.6%
2	استهلاك قطاع المنزلي إلى الاستهلاك الكلي من الطاقة	38.4%
3	استهلاك قطاع الخدمات إلى الاستهلاك الكلي من الطاقة	8.8%
4	استهلاك قطاع الصناعة إلى الاستهلاك الكلي من الطاقة	5.4%

جدول رقم (4) توزيع المشتركين حسب شركة التوزيع وحسب تصنيف الاشتراك

المجموع	الجنوب	الخليل	طوباس	الشمال	القدس	تصنيف المشتركين
401,451	28,236	38,055	16,694	81,685	236,781	منزلي
80,311	3,787	11,875	1,859	19,424	43,366	تجاري
3,942	137	1,538	75	651	1,541	صناعي
16,606	1,059	1,941	654	3,327	9,625	أخرى
502,310	33,219	53,409	19,282	105,087	291,313	المجموع

جدول رقم (5) يوضح الحوافز التشجيعية الضريبية الخاصة بالمشاريع الاستثمارية في الطاقة المتجددة

المرحلة	المدة الزمنية	ضريبة الدخل
الأولى	سبع سنوات	صفر
الثانية	خمس سنوات	5%
الثالثة	ثلاث سنوات	10%
الرابعة	باستمرار	حسب النسب السارية

جدول رقم (6) النشاطات المطلوبة لتحقيق الأهداف حسب خطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة 2018-2030 ومدى إنجازها

الرقم	النشاط	المهمة	الإنجاز
-------	--------	--------	---------

1	تأسيس فريق خطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة.	إدارة الخطة وتنفيذها	لم يتم تأسيس الفريق
2	إنشاء موقع إلكتروني لخطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة وتنفيذها.	التشريعات واللوائح والإرشادات ومعلومات المشروع إلى وضع كافة. غير ذلك، المعنية بالطاقة المتجددة باللغتين العربية والإنجليزية	لم يتم إنجاز الموقع الإلكتروني
3	مد نظام تعرفه التغذية المميزة لتتخطى 20 ميجا واط.	البحث عن الدعم السياسي	لم يتم إنجازها
4	تحسين نظام صافي القياس.	إزالة القيود المفروضة على فائض الطاقة لإضفاء المزيد من الجاذبية على النظام	قيد الإنجاز
5	تحسين أنظمة المناقصات والتراخيص.	صياغة إرشادات واضحة تتعلق بالشروط والأحكام	تم إنجاز نظام التراخيص، ولم يتم إنجاز أنظمة المناقصات حيث من المتوقع إنجازها في بداية العام 2020.
6	بناء القدرات الخاصة بخدمة عملاء شركات التوزيع والبلديات.	تدريب العاملين لإجراء تطبيقات المشروع بفعالية	جزئي.
7	متابعة مشروعات الطاقة المتجددة من خلال قاعدة بيانات.	متابعة مشروعات الطاقة المتجددة والتكيبات المنفذة من أجل قياس مدى نشر الطاقات المتجددة	لم يتم إنجازها.

الجدول رقم (7) يبين مصادر الطاقة التي لم يتم استغلالها (أو تم استغلالها بنسبة ضئيلة):

التقنية المستخدمة	القدرة المتوقعة في 2020 (ميجاواط)	القدرة المنتجة حالياً ³ (ميجاواط)	نسبة الإنجاز
محطات الطاقة الحرارية المركزة	20	0	%0
الغاز الحيوي من مكبات النفايات	18	0	%0

12%	0.35	3	الغاز الحيوي من مخلفات حيوانية
0%	0	4	محطات الرياح الصغيرة
0%	0	40	محطات مزارع الرياح
	0.35	85	المجموع

الجدول رقم (8): بيانات مدارس تستخدم الطاقة الشمسية في نطاق شركة كهرباء محافظة القدس

اسم المدرسة	(KWH إجمالي الكهرباء المنتجة)	قيمة التوفير / شيكل	تاريخ الربط على الشبكة	KW قدرة النظام /
مدرسة بنات رمون الثانوية	9,711	5,063	2016/09/28	9.60
مدرسة دير دهبان الثانوية الصناعية	27,610	17,862	2017/12/03	29.25
مدرسة الشروق الأساسية - بيتونيا	3,235	1,867	2018/09/24	15.12
بنات عزيز شاهين - رام الله	357	175	2018/12/27	8
بنات خولة بنت الأزور - رام الله	27,343	15,255	2016/03/07	7.60
بنات الإسبانية الثانوية - رام الله	6,884	4,213	2017/08/10	12.24
ذكور المستقبل الصالح - رام الله	9,153	5,799	2017/05/24	10.20
مدرسة ذكور أبو قش الأساسية	9,672	4,874	2013/01/01	2.5
مدرسة يبرود الأساسية	699	349	2018/01/02	15
مدرسة بنات صفا الثانوية	1	-	2019/01/19	5
مدرسة بنات أبو عبيدة الأساسية - بيت لقسا	72	33	2019/01/19	6.18
مدرسة ذكور بيت لقسا الثانوية	-	-	2018/11/24	8.13

5	2018/11/24	239	497	مدرسة قطنة الإعدادية
5	2019/01/15	-	0	مدرسة بير نبالا الثانوية للبنات
5	2018/12/04	-	0	المدرسة الجديدة - بدو
5	2018/12/04	-	0	مدرسة بيت اجزا أول البلد
149		55,729	95,234	المجموع

الجدول رقم (9) يبين عدد المساجد التي قامت بتركيب أنظمة طاقة شمسية في المحافظات المختلفة

عدد المساجد	المحافظة	ت
20	الخليل	1
11	قليلية	2
31	طولكرم	3
8	القدس	4
9	سلفيت	5
13	جنين	6
3	الخليل	7
4	نابلس	8
1	بيت لحم	10
1	رام الله	11
1	طوباس	12
99	المجموع	

جدول رقم (10) شركات توزيع الكهرباء ووضعها القانوني وعدد المشتركين

سنة التأسيس	عدد المشتركين عام 2018	الوضع القانوني	الشركة
1914	291,313	مرخصة	شركة توزيع محافظة القدس
2008	105,087	مرخصة	شركة توزيع كهرباء الشمال
2000	53,409	غير مرخصة	شركة كهرباء الخليل
1998	33,219	غير مرخصة	شركة توزيع كهرباء الجنوب
2006	19,282	مرخصة	شركة كهرباء منطقة طوباس
	502,310		مجموع المشتركين من خلال شركات توزيع الكهرباء

النتائج التي توصل اليها التقرير:

1. الإجراءات الحكومية الهادفة إلى تشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة لا تساهم بشكل فعال في زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة
قامت سلطة الطاقة بالشراكة مع الجهات الأخرى ذات العلاقة بعدة إجراءات بغرض تشجيع المستثمرين والمواطنين على الاستثمار في الطاقة المتجددة مثل تقديم الحوافز الضريبية وتقديم نظام تعرفه تشجيعي، إلا أن هذه الإجراءات لم تكن مكتملة وكافية. فعلى صعيد الحوافز الضريبية، استفادت نسبة قليلة من مشاريع الطاقة المتجددة من هذه الإجراءات، أما على صعيد نظام التعرفه، فلم يتبين مساهمته بشكل مستمر في تعزيز الاستثمار في الطاقة المتجددة. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الإجراءات تخص بشكل رئيسي الطاقة الشمسية ولم يتبين وجود إجراءات تخص مصادر الطاقة المتجددة الأخرى كالرياح والنفائيات والغاز الحيوي.

2. ضعف التنسيق بين الجهات المختلفة أدى إلى تشتت الجهود وضعف متابعة تحقيق الأهداف

وقد تمثلت هذه الجهات بشكل أساسي في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء، وشركات توزيع الكهرباء، والهيئات المحلية التي تقوم بتوزيع الكهرباء.

حيث تقوم العديد من الجهات بتوزيع الكهرباء والكثير منها غير مرخص لا بذلك، كما لا يوجد دور لشركة نقل الكهرباء الوطنية في توحيد عملية نقل الكهرباء والتقليل من نقاط الربط، وهو الأمر الذي أدى أيضاً إلى الحد من تطوير الشبكات بالإضافة إلى تقليل فرصة الاستفادة من مشاريع الطاقة المتجددة ذات القدرة العالية.

وقد عزز من هذه المشكلة عدم اكتمال قواعد البيانات لدى الجهات المختلفة ذات العلاقة بخصوص مشاريع الطاقة المتجددة، مما حدّ من القدرة على متابعة تحقيق الهدف المتمثل في زيادة نسبة الطاقة المتجددة من مجموع استهلاك الكهرباء.

3. إهمال مصادر الطاقة المتجددة الأخرى (غير الشمسية)

على الرغم من تضمين الخطة الاستراتيجية أهدافاً لاستغلال عدة أنواع من مصادر الطاقة المتجددة مثل طاقة الرياح وطاقة النفايات والغاز الحيوي، إلا أنه لم تظهر جهود تذكر في مجال استغلال هذه الأنواع من مصادر الطاقة باستثناء بعض المشاريع الصغيرة. وقد أدى ذلك إلى ضياع نسبة عالية من الموارد الطبيعية التي كان من الممكن استغلالها، بالإضافة إلى التخفيف من الآثار البيئية لاستخدام الوقود التقليدي. وبالتالي فإن الهدف الجزئي المتعلق بالطاقة الشمسية قد تم تحقيقه وتجاوزه، وأن ما أعاق تحقيق الهدف العام (حول نسبة الطاقة المتجددة إلى مجموع الاستهلاك الكلي من الطاقة) هو عدم استغلال مصادر الطاقة الأخرى المذكورة أعلاه، مما يقودنا إلى استنتاج فرعي آخر تمثل في عدم واقعية الهدف بالأساس، حيث تم تحقيق قدرة إنتاجية أعلى من المخطط له فيما يخص الطاقة الشمسية بالرغم من وجود عدة نقاط ضعف في الإجراءات التي قامت بها الجهات لتعزيز هذا الاستخدام.

التوصيات التي توصل إليها التقرير:

أوصى الديوان سلطة الطاقة بما يلي:

1. دراسة أسباب عدم استغلال مصادر الطاقة المتجددة مثل طاقة النفايات والغاز الحيوي، ووضع خطة جديدة واقعية لذلك.
2. إعادة النظر في الإجراءات التي اتخذتها الجهات المختلفة ذات العلاقة بخصوص تشجيع استخدام الطاقة المتجددة، بما يشمل الحوافز الضريبية والأسعار التشجيعية وآليات مراجعتها.
3. الإسراع في وضع قاعدة بيانات تشمل البيانات اللازمة بخصوص مشاريع الطاقة المتجددة وذلك لتسهيل متابعة الإنجاز في استغلال الطاقة.
4. تفعيل دور شركة نقل الكهرباء الوطنية والعمل على ترخيص جميع الجهات التي تقوم بتزويد الكهرباء وإيجاد حلول واقعية للهيئات المحلية التي تقوم بتوزيع الكهرباء.